

إجراء الحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح

الدكتور محمد بن عبد الرحمن عمر آل خريف

المملكة العربية السعودية

قسم اللغة العربية – كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحوطة

بني تميم – جامعة سطاتم بن عبد العزيز

alkoraif50@gmail.com

Follow the vowel to the correct letter

Dr. Muhammad bin Abdulrahman Omar Al-Khorayef

Kingdom Saudi Arabia

The Arabic language section , College of Sciences and Human Studies in

Hotat Bani Tamim , Prince Sattam bin Abdulaziz University

Abstract:

The modern research deals with vowels, showing their weakness and that there is a lot of change and deletion in them other than the correct letter, but in places of prose and poetry they have been treated as the correct letter and took its rule, as in the other present tense verb and derivative nouns, and it showed that the defective letter that is treated as the correct letter falls in The end of the word, and it may be in the middle, and I was keen in the research to clarify and limit those places, and that was in the first topic

As for the second topic, it was about the position of the grammarians towards making the defective letter the correct path. The reason is on his condition and he does not follow the correct course, and some grammarians, such as Ibn Malik and Ibn Hisham , believe that this is from the procedure of the sick person , the correct course.

key words : defective letter , correct letter , Change and delete , grammarians , Sibawayh , Khalil bin Ahmed , Ibn Khalaf .

الخلاصة :

يتناول البحث الحديث عن حروف العلة مبنياً ضعفها وأنها يكثر فيها التغيير والحذف بخلاف الحرف الصحيح، ولكنها في مواضع من الشر والشعر قد عوملت معاملة الحرف الصحيح وأخذت حكمه، كما في الفعل المضارع المعتل الآخر والأسماء المشتقة، وبيئت أن الحرف المعتل الذي يعامل معاملة الصحيح يقع في آخر الكلمة، وقد يكون في وسطها، وحرصت في البحث على بيان تلك المواضع وحصرها، وكان ذلك في المبحث الأول.

وأما المبحث الثاني فكان عن موقف النحويين من إجراء الحرف المعتل مجرى الصحيح، فمنهم من عد ذلك لغة لبعض العرب، ومنهم من أنكر هذه اللغة وجعل ما ورد من هذا القبيل من باب الضرورة الشعرية، كالخليل وسيبويه، وذهب آخرون إلى تأويل ذلك تأويلاً آخر يقي حرف العلة على وضعه ولا يجري مجرى الصحيح ويرى بعض النحويين كابن مالك وابن هشام أن هذا من إجراء المعتل مجرى الصحيح.

الكلمات المفتاحية : الحرف المعتل – الحرف الصحيح – التغيير والحذف – النحويون – سيبويه – الخليل بن أحمد – ابن خلف ..

المقدمة :

لا يخفى على كل متأمل بالنحو، يستوعب قواعده وشواهد، أن حرف العلة حرف ضعيف، ولا يستوي مع الحرف الصحيح في القوة والثبات، ونتيجة لذلك كثر فيه الإعلال والحذف والتغيير.

ولكن هذا الضعف ليس على كل حال، فقد ورد في بعض النصوص أن حرف العلة قد جرى مجرى الحرف الصحيح، وعومل معاملته، مثلما وجدت ذلك-على سبيل التمثيل- في قراءة ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾^(١) يوسف/٩٠، فقد بقيت الياء ساكنة في (يتقي)، ولم تحذف، كما يحدث ذلك مع الحرف الصحيح؛ بل قد يتعدى هذا الإجراء حرف العلة إلى الحرف الذي قبله فيسكن بعد حذف حرف العلة، إجراء للفظ مجرى الصحيح، كما في قراءة ﴿وَيُنْخَسِ اللَّهُ وَيَتَّقَهُ﴾^(٢) النور/٥٢، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾، الفيل/١، بسكون الراء في (تر)^(٣)، ومنه قول الشاعر^(٤):

وَمَنْ يَتَّقْ، فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ ورزقُ الله مُؤْتَابٌ وَغَادِ

وقد اختلف النحويون في هذا التقارب والتماثل بينهما، فخاضوا في تأصيل ذلك على أنه لغة لبعض العرب، ومنهم من يرى غير ذلك كما سيأتي في أثناء البحث.

ونتيجة لهذا الانقسام في المواقف رأيت من الأجدر النظر في تلك الآراء النحوية وجمعها والوقوف عليها من خلال عمل بحث أخرج منه بنتيجة وفائدة تنهي تشتت ذهن القارئ عند قراءتها، وساعد على ذلك أنني لم أجد- حسب اطلاعي - بحثاً متكاملًا في هذا الموضوع، يفي بالغرض، ويتسم بالشمول في ذكر الآراء والنصوص. وقد رأيت أن يتكون البحث من مبحثين:

الأول : مواضع إجراء المعتل مجرى الصحيح ، أذكر فيه تلك المواضع، ويصحب ذلك النصوص والشواهد التي تشير إلى ذلك ، مبينا كيفية هذا الإجراء ، ونماذجه .

الثاني : موقف النحويين من هذا الإجراء ، مع بيان الأدلة والبراهين .

المبحث الأول

مواضع إجراء الحرف المعتل مجرى الصحيح

إن إجراء المعتل مجرى الصحيح قد سلك طرقاً مختلفة ومتنوعة، ولم يلتزم بموضع أو مكان واحد في الكلمة :

فمن وقوع ذلك في آخر الكلمة الفعل المضارع المعتل الآخر، فقد جرى مجرى الحرف الصحيح، بإثبات حرف العلة حالة الجزم، كما في قوله تعالى {سَقَرْتُكَ فَلَا تَنْسَى} - الأعلى/٦- بإثبات الألف في كلمة (تنسى) باعتبار (لا) ناهية^(٥)، ومن ذلك قراءة حمزة ﴿فَأَضْرَبَ لَهم طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ مِيسًا لَا خَشْفَ دَرَكًا وَلَا تَخْشَوْنَ﴾ طه/٧٧، بجزم كلمة (تخاف)، وعطف كلمة (تخشى) عليه^(٦)، وكذلك في قراءة قبل {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ} بإثبات الياء في (يتقي) وتسكين الراء في (يصبر).

وقد ورد في الحديث الشريف : مروا أبا بكر فليصل بالناس^(٧). بإثبات الياء في (فليصل)^(٨).

وقوله (ﷺ): قوموا فلا أصلي لكم^(٩).

وقوله (ﷺ): "إذا أصاب ثوب إحداكن الدم من الحيضة فلتقرضه، ثم لتنضح بهاء، ثم لتصلي فيه"^(١٠).

ومن جزم المضارع بعد (لا) الناهية قوله صلى الله عليه وسلم : من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا في مساجدنا^(١١).

ومن ذلك قول عائشة رضي الله عنها : إن يقيم مقامك ييكي^(١٢).

فقد جاء الفعل المضارع بإثبات الياء في موضع الجزم، وذلك في كلمة (فليصلي) و(فلاصلي) و(ييكي).

ومن ذلك قول أبي جهل: "يا أبا صفوان إنك متى ما يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد أهل الوادي تخلفوا معك..."^(١٣) فلم تظهر في كلمة (يراك) علامة الجزم وهي حذف حرف العلة.

وأما من الشعر فكقول الشاعر^(١٤):

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ

فالفعل (يأتي) مجزوم بـ(لم)، ولم تحذف منه الياء.

ومن ذلك قول الراجز^(١٥):

قال لها من تحتها وما استوى
هزّي إليك الجذع يجنيك الجنى

فقد وقع الفعل المضارع (يجني) مجزوما جوابا للأمر، بقيت معه الياء.

وكقول الآخر^(١٦):

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ سَبِّ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ

فقد بقيت الواو في (تهجو) رغم الجزم.

ويقول عبد يغوث^(١٧):

وَتَضَحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

بقي حرف العلة في (ترى)، ولم يحذف بسبب الجزم.

وقول الراجز^(١٨):

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقُ
وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقُ

فقد جاء (ترضاه) مجزوما بإثبات الألف.

ومن ذلك أيضا قول الشاعر^(١٩):

إِنْ تُذْنِبُوا ثُمَّ تَأْتِينِي بِقِيَّتِكُمْ فَمَا عَلَيَّ بِذَنْبٍ عِنْدَكُمْ فَوْتُ

فقد عطف (تأتيني)- بإثبات الياء- على (تذنبوا) المجزوم بـ(إن).

وقد تكرر في (رسالة الإمام الشافعي) مجيء الفعل المضارع المجزوم بإثبات

حرف العلة عند الجزم، من ذلك قوله: "التي لم تصلّ معه، فصلّى بهم"^(٢٠).

ويقول في موضع آخر: "فاستدللنا على أنها لم ترضى"^(٢١).

ويقول أيضا: "فقال: لا بأس ما لم يحيل المعنى"^(٢٢).

ومثلما يحدث إجراء المعتل مجرى الصحيح في الأفعال، فكذلك أجده يأتي في

بعض الأسماء، كـ(عدي) و (أمية). يقول ابن جني: "ألا ترى (عدياً) لما جرى مجرى

الصحيح في اعتقاب حركات الإعراب عليه، نحو: عديّ و عدياً وعديّ، جرى مجرى

(حنيف)، فقالوا: عديي، كما قالوا: حنفي، وكذلك أميي، أجروه مجرى نميري، وعقيلي، مع هذا فليس أميي وعديي، بأكثر في كلامهم، وإنما يقولها بعضهم^(٢٣).

ونظير ذلك الإجراء من الأسماء المعتلة الآخر الأسماء المنقوصة، كما في قول جرير^(٢٤):

فَيَوْمًا يُجَازِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تُرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تُقَوِّلُ
فقد أبقى الياء في (ماضي) مع تحريكها بالكسر إجراء له مجرى الصحيح الآخر، والأصل: ماضٍ.

وقول آخر^(٢٥):

تَرَاهُ-وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاءَ-كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكَلَابِ مُصْنِي الْخَدِّ أَصْلَمُ
بتحريك الياء من (مصني) بالضم.

وقول الشاعر^(٢٦):

قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يَعْلِيَا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا

فقد أجرى (يعلي) مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بالفتحة الظاهرة.

وورد أيضا إجراء المعتل مجرى الصحيح في الاسم المنقوص الآتي على صيغة منتهى الجموع، وقد صرح ابن الناظم بذلك عندما قال: "فاعلم أن موازن (مفاعل) من المعتل الآخر على ضربين

أحدهما: تبديل فيه الكسرة فتحة، وما بعدها ألفاً، ويجري مجرى الصحيح، فلا ينون بحال، وذلك نحو: مداري، وعذارى، وصحاري..."^(٢٧).

ومن ذلك قول الشاعر الهذلي^(٢٨):

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي وَأَضْحَاتٍ بِهِنَّ مَلُوبَّ كَدَمِ الْعِبَاطِ
وقول الفرزدق^(٢٩):

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا
فقد أجرى كل من (معاري) و(مواليا) مجرى الصحيح الآخر بإثبات الياء حالة الجر، وتحريكها بالفتح.

ويقول آخر^(٣٠):

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحُنْ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبُ

فقد حرك الياء في (الغواني) بالكسر، وأجراها مجرى الصحيح الآخر.

ونظير ذلك قول الشاعر^(٣١):

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ

فقد أثبت الياء في (جواري) متحركة إجراء لها مجرى الصحيح.

ونظير ذلك أيضا قول أمية بن أبي الصلت^(٣٢):

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ، وَفَوْقَهُ سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

بإثبات الياء في (سمائيا).

وكان يونس يميز إبقاء حرف الياء في الاسم المنقوص حالة الرفع والجر إذا كان علما، فيجريه مجرى الاسم الصحيح، مثل أن تقول في (قاضي)-اسم امرأة-: هذا قاضي، ومررت بقاضي^(٣٣).

وأما أبو جعفر النحاس فيميز إثبات الياء في الاسم المنقوص مجرورا نكرة كان أو علما^(٣٤).

ويدخل في ذلك أيضا الاسم الشبيه بالصحيح، فهو من الأسماء المعربة التي تجري مجرى الصحيح، يقول الأستاذ/ عباس حسن، في حديثه عن الأسماء المعربة: "ومنها نوع معتل الآخر، جار مجرى الصحيح، وهو ما آخره ياء أو واو، وكلا الحرفين متحرك قبله ساكن، وقد يكون الحرفان مشددين أو مخففين، نحو: ظبي، دلو، مرمي، مغزو....

وحكم آخره من الناحية الإعرابية كحكم صحيح الآخر، فهو شبيه به في الحكم، ومن هذا الشبيه أيضا المختوم بياء مشددة للنسب، ونحوه، بشرط ألا يكون تشديده بسبب إدغام ياءين إحداهما ياء المتكلم..^(٣٥)

وقد تبين مما تقدم مواضع إجراء المعتل مجرى الصحيح في آخر الكلمة، ولكن هذا الأمر لم يقف عند هذا الحد، فقد وجدت هذا الإجراء حاصلاً في وسط الكلمة أيضاً، من ذلك ما ذكره سيويوه في جمع (غير) على (عيرات)، بفتح الياء، وعلل هذا

الجمع بأنه على لغة هذيل؛ لأنهم يقولون في جمع (بَيْضَة): بَيْضَات، وفي جَوْزَة: جَوَزَات^(٣٦)، ووجه الألو سي ذلك بأنه من إجراء المعتل مجرى الصحيح ، يقول: "ولغة هذيل بن مدركة فتحها، فيقولون: رَوْضَات، إجراء للمعتل مجرى الصحيح، نحو: جَفَنَات، ولم يقرأ أحد فيما علمنا بلغتهم"^(٣٧). ومن ذلك حديث: إن أبا بكر رجل أَسِيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس.

فقد روي الحديث بلفظ (يقوم)، والوجه حذف الواو وإسكان الميم^(٣٨). ومن إجراء الحرف المعتل مجرى الصحيح تصحيح الحرف المعتل في بعض الكلمات، مثل قولهم: القَوْد والحَوَكَة وروع وحول...؛ وذلك لأن العين في تلك الكلمات قد تحركت وهي معتلة، وقبلها فتحة، وهذا يوجب قلبها ألفاً، ك(باب) و(دار) و(ناب) و(صاف)، ولكنها مع ذلك صححت وبقيت على حالها كالحرف الصحيح؛ وعلل ابن جني ذلك بسبب طريف؛ إذ يقول: "...إلا أن سبب صحته طريف، وذلك أنهم شبهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها، فكأن فعلاً فعال، وكأن فعلاً فاعيل، فكما يصحح نحو جواب، وهَيَام، وطويل، وحويل، فعلى نحو من ذلك صح باب القود والحوكة والغيب والروع والحول والشول، من حيث شبهت فتحة العين بالألف من بعدها، وكسرتها بالياء من بعدها"^(٣٩).

ومن ذلك مجيء كلمة (أطول) بتصحيح الواو، يقول الشاعر^(٤٠):
صَدَدْتُ فَأَطُولُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
كل ما تقدم يبين للقارئ أبرز مواضع إجراء الحرف المعتل مجرى الصحيح، مع اختلاف وجهات النظر في تفسير ذلك وتعليقه، كما سيأتي في المبحث الثاني. وبعض تلك المواضع جعلتها من إجراء المعتل مجرى الصحيح بناء على ما يدل عليه ظاهر اللفظ، وإن لم يصرح النحويون بوقوع الإجراء فيها.

المبحث الثاني

موقف النحويين من إجراء الحرف المعتل مجرى الصحيح

لم يكن اختلاف النحويين واقعا في كل ما ذكرته من مواضع إجراء المعتل مجرى الصحيح؛ بل حدث ذلك في الكلمة المعتلة الآخر، كما في الفعل المضارع المعتل الآخر، وفي الاسم المنقوص.

أما المضارع المعتل الآخر فكان حقه عند الجزم أن يحذف منه حرف العلة، فأقول في (يرمي) مثلاً: لم يرم، وفي (يخشى): لم يخش، وفي (يدعو): لم يدع. وهكذا...، ولكنه ورد في بعض الشواهد مجزوما بإثبات حرف العلة في آخره، وكذلك الاسم المنقوص ورد مجزوراً في بعض النصوص بإثبات الياء متحركة، والأصل حذف الياء مع التنوين، فتباينت مواقف النحويين من ذلك؛ إذ تعددت آراؤهم واختلفت أقوالهم في هذا الشأن.

فالخليل وسيبويه وجمهور النحويين يرون ذلك من باب الضرورة الشعرية، يقول سيبويه: "ويقول يونس للمرأة تسمى بـ(قاضٍ): مررت بقاضي قبل، وومررت بأعيمي منك، فقال الخليل: لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر والرفع، كما قالوا حين اضطروا في الشعر، فأجروه على الأصل، قال الشاعر الهذلي^(٤١):

أبيت على معاري واضحاتٍ بهن ملوب كدم العباطِ
وقال الفرزدق^(٤٢):

فلو كان عبد الله مولى هجوتَه ولكن عبد الله مولى مواليا
فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل.

قال الشاعر ابن قيس الرقيات^(٤٣):

لا بَارَكَ اللهُ في الغواني هل يصبَحْنَ إلا لهن مَطْلَبُ

وقال: وأنشدني أعرابي من بني كليب، الجرير^(٤٤):

إجراء الحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح (198)

فَيَوْمًا يُجَازِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تُرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقُولُ
قال: ألا تراهم كيف جروا حين اضطروا، كما نصبوا الأول حين اضطروا، وهذا
الجر نظير ذلك النصب.

فإن قلت: مررت بقاضي قبل، اسم امرأة، كان ينبغي لها أن تجر في الإضافة،
فتقول: مررت بقاضيك.

وسألناه عن بيت أنشدناه يونس^(٤٥):

قَدْ عَجِبْتُ مِنِّْي وَمِنْ يَعْليَّا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مَقْلُوبًا
فقال: هذا بمنزلة قوله:

ولكنَّ عبدَ اللهِ مولىَ موالِيا

وكما قال^(٤٦):

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

فجاء به على الأصل، وكما أنشدنا من نثق بعريته^(٤٧):

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَمِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ
فجعله حين اضطر مجزوما على الأصل^(٤٨).

وعلق المازني على قول الشاعر^(٤٩):

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ، وَفَوْقَهُ سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

"فذكر أن في هذا ضرورة من ثلاثة أوجه: فقال: "فإنه رد هذا إلى الأصل من
ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه جمع (سماء) على سماء، وكان حقه أن يقول: سمايا، كما
نقول: مطية، ومطايا، فأتى بالهمزة على الأصل، وكان عليها أن تكون ياء، وأتى
بالياء، وكان حقه أن تكون ألفا، فهذان وجهان.

والثالث: أنه كان حقه أن يقول في الجر: فوق سبع سماء، كما يقول: هذه سبع
غواش، ففتح في الجر، وهو ضرورة عنده^(٥٠).

ويقول ابن جني في قول الشاعر:

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي وَاضِحَاتٍ بِهِنَّ مَلُوبٌ كَدَمَ الْعِبَاطِ
"ولو أنشد: على معارٍ فاخراتٍ، لما كسر وزنا ولا احتمل ضرورة" (٥١).

ويعلق ابن فارس على قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
.....

فيقول: "فكله غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقُونَ الخطأ والغلط، فمأصح من شعرهم مقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود" (٥٢).

وذهب بعض النحويين إلى أن ماورد من نحو (لم تهجو) و(ألم يأتيك) و(لا ترضاها) في الأبيات السابقة ليست من الضرورة الشعرية، وأن هذه الحروف ليست هي من نفس الفعل؛ بل هي حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها، ومن هؤلاء ابن جني (٥٣) وابن الأنباري (٥٤).

وأما ابن خلف فذهب إلى أن سيبويه أنشد البيت:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
.....

في باب الضرورات، ولا يجب ذلك؛ لأنه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر، وإنما موضع الضرورة مالا يجد الشاعر منه بدا في إثباته، ولا يقدر على حذفه" (٥٥).

فابن خلف عاب على سيبويه إنشاء البيت في باب الضرورة، ولم يخالفه في مسألة امتناع إثبات حرف العلة مع الجزم.

ورد البغدادي كلام ابن خلف بقوله: "ولا يخفى أن مافسر به الضرورة مذهب مرجوح مردود، والتحقيق عند المحققين: أنها ما وقع في الشعر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا" (٥٦).

كما فرق ابن عصفور بين الألف وغيره من حروف العلة فلا يعد إثبات الألف من آخر المضارع ضرورة ويؤول ما ورد من ذلك فيقول: "فأما قول الشاعر:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقْ

وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقْ

فينبغي أن تجعل فيه (لا) الداخلة على (ترضاها) نافية، والواو واو حال، مثلها في: قمت وأصلك عينه، فيكون المعنى، إذ ذاك، فطلقها غير مترض لها، ويكون قوله (ولا

تملق) جملة نهى معطوفة على جملة الأمر التي هي (طلق). ولا ينبغي أن تجعل (لا) حرف نهى؛ لأنها لو كانت للنهي لوجب حذف الألف من (ترضها). وكذلك قول عبد يغوث:

وتَضَحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا
ينبغي أن يحمل على أن الألف من (ترى) بدل من الياء التي هي ضمير المخاطبة، والأصل: كأن لم تري، على حد قولهم في يئأس: يئأس. ويؤيد ذلك قول رواية من روى: كأن لم تري^(٥٧).

واختلف سيبويه ومن وافقه في توجيه وجوب حذف حرف العلة مع المضارع المعتل الآخر، فالذي اختاره أبو حيان وعزاه إلى سيبويه هو أن الجازم حذف الضمة المقدرة، ويجب حذف حرف العلة لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع، لكون الصورة تكون واحدة، وإثباتها يعد ضرورة^(٥٨)، وهذا رأي السيرافي^(٥٩) وابن الشجري^(٦٠) والعكبري^(٦١) وابن يعيش^(٦٢) أيضا.

وذهب ابن السراج^(٦٣) وأكثر النحويين إلى أن حروف العلة تحذف بالجازم، فكما أن الضمة تحذف في نحو: لم يخرج، فكذلك تحذف هذه الحروف بالجازم. فيكون بقاؤها ضرورة.

إذن سيبويه والجمهور يرون وجوب حذف حرف العلة من المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم، ولا يميزون الإثبات، سواء أكان ذلك في الشعر أم الشر. وما ورد من ذلك في بعض القراءات القرآنية فلا يحتج به، يقول أبو علي الفارسي: "فأما قوله تعالى: { سَنَقْرُوكَ فَلَا تَنْسَى } فعلى الخبر وليس بنهي"^(٦٤).

ويقول أبو جعفر النحاس في قراءة يحيى وحمزة (لا تخف دركاً ولا تخشى) مانصه: "هذا من أقبح الغلط أن يحمل كتاب الله عز وجل على شذوذ من الشعر، وأيضا فإن الذي جاء به من الشعر لا يشبه من الآية شيئا؛ لأن الواو والياء مخالفتان للألف لأنهما تتحركان والألف لا تتحرك، فللشاعر إذا اضطر أن يقدرهما متحركتين ثم يحذف الحركة للجزم، وهذا محال في الألف"^(٦٥).

ويصف الحسن الاستراباذي ذلك بالشذوذ، عندما قال: "...وكما أن إثبات الياء والواو والألف في الجزم شاذ، كقوله تعالى في بعض القراءات (إنه من يتق ويصبر) بإثبات الياء في (يتقي) مع كونه مجزوماً بـ(من)" (٦٦).

وبعضهم الآخر يخرجون ماورد من تلك القراءات، ففي قوله تعالى ﴿مَنْ يَتَّق وَيَصْبِرْ﴾ يرى بعض العرب أن (من) موصولة وسكن (يصبر) للتخفيف أو الوصل بنية الوقف، أو أنه عطف (يصبر) على معنى الكلام (٦٧) أو أن (من) شرطية والياء في (يتقي) ليست الأصل؛ بل هي إشباع لحركة الكسرة التي قبلها (٦٨).

وأجاز بعض العرب في قراءة حمزة ﴿فَأَضْرَبَ لَئِمَّ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ بجزم (تخف) وإثبات الألف في (تخشى) أن تكون (ولا تخشى) مرفوعة على الاستثناف، وهو اختيار النحاس ووصفه بأنه لا يجوز غيره (٦٩)، أو أن الألف في (تخشى) إشباع لحركة الشين، وهذا الرأي أجازته الفارسي (٧٠) واختاره الأنباري (٧١). وتأولها السيرافي على أن الجزم بحذف الألف، وأن هذه الألف لمراعاة الفواصل (٧٢).

وأجاب ابن الشجري عن إثبات الألف في قوله تعالى ﴿سَنُقَرِّطُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ بقوله: "فأما إثباتها في قوله تعالى ﴿سَنُقَرِّطُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ فلأنه نفي لا نهي، أي فلست تنسى إذا أقرأناك..." (٧٣)

وأما رأي يونس في إثبات ياء الاسم المنقوص إذا كان علماً فقد خطأه الخليل بأننا لو قلنا: مررت بجواري في حال المعرفة للزمن أن نقول: مررت بجواري في النكرة؛ لأن هذا البناء يستوي فيه المعرفة والنكرة في الصحيح. (٧٤)

كما رده الشاطبي بقوله: "هذا لا تقوله العرب في السعة أصلاً" (٧٥).
وأما تسكين الحرف بعد حذف حرف العلة فموضعه الشعر أيضاً، هكذا قال ابن جني في قراءة (ألم تر كيف) بتسكين الراء، يقول: "هذا السكون إنما بابه الشعر، لا القرآن، لما فيه من استهلاك الحرف والحركة

قبله ... " (٧٦).

و يعمل ماورد من ذلك في القرآن الكريم بأنه من تشبيه المنفصل بالمتصل، فيقول (٧٧): "وعليه قراءة بعضهم (إنه من يتق ويصبر فإن الله) وذلك أنه قوله (يتق و) بوزن (علم) فأسكن، كما يقال: علم، وأنشدوا:
وَمَنْ يَتَّقْ، فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ ورزق الله مؤتأباً وغاداً".

ويقول أبو حيان: "ويجوز في الشعر الجزم بعد حذف هذه الحروف تشبيها بما لم يحذف منه شيء، تقول: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم... " (٧٨).

كل ما تقدم يظهر للقارئ أن سيبويه وجمهور البصريين لا يميزون إثبات حرف العلة في المضارع حالة الجزم، ولا في الاسم المنقوص المجرد من (ال) حالة الرفع والجر.

أما الفراء فكان له رأي مخالف في هذه المسألة، وذلك عندما أجاز إثبات حرف العلة مع الجزم في الشعر والنثر؛ ونسب ذلك إلى بعض لغات العرب، وهي لغة بني عبس ولغة بني حنيفة، يقول الفراء (٧٩): "وقد قرأ يحيى بن وثاب وحمزة: (فاضرب لهم طريقاً في البحر ييسا لا تخف دركا ولا تخشى) بالجزء المحض.

فإن قلت: فكيف أثبتت الياء في (تخشى)؟ قلت: في ذلك ثلاثة أوجه؛ إن شئت استأنفت (ولا تخشى) بعد الجزم، وإن شئت جعلت (تخشى) في موضع جزم وإن كانت فيها الياء؛ لأن من العرب من يفعل ذلك قال بعض بني عبس:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتَ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ
فأثبتت الياء في (يأتيك) وهي في موضع جزم؛ لأنه رآها ساكنة، فتركها على سكونها؛ كما تفعل بسائر الحروف، وأنشدني بعض بني حنيفة:

قَالَ لَهَا مِنْ تَحْتِهَا وَمَا اسْتَوَى هُزِّي إِلَيْكَ الْجَذَعُ يَجْنِيكَ الْجَنَى
وكان ينبغي أن يقول: يجنك، وأنشدني بعضهم في الواو:

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ سَبِّ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ
وكذلك يرى الزجاجي أن ذلك لغة لبعض العرب، ولكن في الياء والواو خاصة دون الألف، فيقول (٨٠): "ومن العرب من يجري المعتل من الجنس مجرى

الصحيح، فيرفعه في موضع الرفع، ويفتحه في موضع النصب ويسكنه في موضع الجزم، ولا يحذفه، وذلك في الياء والواو خاصة دون الألف، وعلى هذه اللغة قال الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي "

ويصف إثبات الياء والواو في موضع آخر بأنها "لغة للعرب مشهورة، متفق على حكايتها" (٨١).

ومن تابع الفراء أبو زرعة في كتابه (حجة القراءات)، فقال: "قرأ ابن كثير: (إنه من يتقي ويصبر) بإثبات الياء، وحجته أن من العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح، فيقول: زيد لم يقضي... " (٨٢).

وأيد الفراء من المحدثين الدكتور / مهدي المخزومي، أجد ذلك في رده على تخطئة ابن فارس قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي

فيقول: "ولانرى هذا إلا لغو الكلام، إنهم يجهلون أن اللغة سليقة، ويجهلون أن صاحب اللغة لا يغلط في لغته؛ لأنها جزء من حياته التي فطر عليها، وعادة من عاداته التي نشأ عليها، وإذا كان الجاهليون يغلطون، والمخضرمون يغلطون، والإسلاميون يغلطون، فعلى من بعد هؤلاء يعتمد النحاة؟ وبماذا يحتجون؟ ومن أين جاؤوا بهذه الأصول التي وضعوها، وهذه القواعد التي استنبطوها؟ ألم يستنبطوها من كلام العرب الذين كان هؤلاء الذين يغلطون منهم؟" (٨٣).

وذكر الزجاجي أن كثيراً من العرب يجرون الأسماء المنقوصة بالإعراب "ولا يستقلون فيها الحركات، فلا يحذفون منها شيئاً في حال رفع و لانصب ولا خفض، فيقولون: هذا قاضي وغازي وداعي، ومررت

بقاضي وغازي وداعي" (٨٤).

ويعزو الرضي إثبات الياء متحركة في الاسم المنقوص أيضاً إلى قوم من العرب، فيقول (٨٥): "وقوم من العرب يجرون الواو والياء مجرى الصحيح في

الاختيار، فيحركون ياء (الرامي) رفعا وجرا، وياء (يرمي) رفعا، وكذا واو (يغزو) رفعا، قال :

كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ

ويرى بعض النحويين أن إثبات حرف العلة في نحو (لم يغزو) و (لم يرمي) لا يصح أن يكون لغة، فقال عنها الأعلام الشتمري: إنها لغة ضعيفة^(٨٦)؛ وأما ابن السيد فله رأي آخر إذ يقول: "قال المفسر: ...إلا أن مثل هذا لا يجعل لغة كما قال، إنما يسمى لغة ما كان مستعملا في الكلام، وأما ما ينفرد به الشعر فإنما يسمى ضرورة"^(٨٧). وكذلك يرى الصفار في شرحه لكتاب سيويه، فيقول: "والصحيح أنه ليس لغة، ولا أعلم من قاله غير الزجاجي، ولا سند له فيه"^(٨٨). ويرد على الصفار أن الفراء قد ذكر ذلك في كتابه (معاني القرآن)، وقد سبق ذكره^(٨٩).

ويرى ابن عصفور أنها لغة قليلة جدا^(٩٠).

وأجاز ابن مالك وابن هشام إثبات حرف العلة مع الجازم في النشر؛ إجراء له مجرى الصحيح من غير أن ينسب ذلك إلى لغة معينة، فابن مالك قد ذكر أربعة أوجه في توجيه قول أبي جهل لصفوان: "متى يراك الناس قد تخلفت، وأنت سيد هذا الوادي، تخلفوا معك".

ومن هذه الأوجه أن ثبوت الألف في (يراك) من قبيل إجراء المعتل مجرى الصحيح، وأنه اكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منويا في الرفع^(٩١). ويقوي ابن مالك رأيه مستشهدا بعدد من الأحاديث نظير ذلك^(٩٢). ويقول في موضع آخر: "ومثال تقدير جزم الياء في السعة قراءة قبل (إنه من يتقي ويصبر)"^(٩٣).

ويستشهد ابن هشام بالحديث (فإن لا تراه فإنه يراك) بإثبات الألف في (تراه)، ثم يخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح^(٩٤).

هكذا كان اختلاف النحويين وموقفهم من إثبات حرف العلة في المضارع المعتل عند الجزم، ومن إثبات الياء في الاسم المنقوص المجرد من (ال) حالة الرفع والجزم.

والذي يظهر لي ما ذهب إليه الفراء والزجاجي، وهو أن ثبات الياء والواو في المضارع المعتل الآخر لغة لبعض العرب، وكذلك إثبات الياء في الاسم المنقوص رفعا وجرا لغة كثير من العرب، ويؤيد ذلك أن المضارع الصحيح الآخر المجزوم قد عومل معاملة المرفوع والمنصوب، كما في قراءة طلحة بن سليمان (ثم يدركه الموت) ^(٩٥)، برفع الكاف ونصبها.

وورد ذلك في لغة بني عبد القيس، كما في قول زياد الأعجم ^(٩٦) :
عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِبَهُ مِنْ عَنَزِي سَبَنِي لَمْ أَضْرِبْهُ ^(٩٧)
فقال: أضربه، ولم يقل: أضربه. ومن ذلك أيضا قول المرأة ^(٩٨) :
أَلْهَى خَلِيلِي عَنْ فِرَاشِي مَسْجِدَهُ يَا أَيُّهَا الْقَاضِي الرِّشِيدُ أَرَشِدُهُ
فقال: أرشده، بضم الكاف بدل تسكينها.

وأرى أنه يدخل في مثل ذلك قول الأعشى ^(٩٩) :
إِنْ تَرْكَبُوا فَرْكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرُنْزُلُ
برفع (تنزلون)، والأصل جزمها لأنها معطوفة على مجزوم.

فإذا كان الصحيح الآخر المجزوم قد عومل معاملة غير المجزوم، فلا غرابة أن يحصل ذلك مع المعتل الآخر، وأن يكون ذلك من لغتهم وكلامهم.
أما إثبات الألف في الفعل المضارع حالة الجزم فمعتذر؛ لأجل أن الألف لا تتحرك خلافاً للواو والياء، كما ذكر ذلك النحاس، فماورد من ذلك يؤول بما قاله النحاس وغيره.

وأضيف لهذا أن شواهد ثبات الواو والياء في الشعر والنثر أكثر من شواهد الألف، كما يظهر ذلك في المبحث الأول، ولاشك أن الكثرة يصعب تأويلها جميعا أو تجاهلها.

والقرآن الكريم لم ينزل بلغة واحدة؛ بل نزل بعدة لغات، يكشف ذلك بعض المصنفات في هذا المجال، أذكر منها كتاب (اللغات في القرآن) الذي رواه إسماعيل بن عمرو (ت ٤٢٩ هـ) وحققه الدكتور/صلاح الدين المنجد. وقد وضع المنجد مخططا

أجمل فيه لغات القبائل العربية في القرآن الكريم، معتمداً في ذلك على كتاب إسماعيل بن عمرو المقرئ. (مطبعة الرسالة، القاهرة، (١٣٦٥-١٩٤٦)، ط ١)
ولأؤيد الحكم على هذا الإجراء بالضرورة الشعرية فيما يخص الشعر؛ لوروده شعراً ونثراً، كما هو مبين في المبحث الأول، وكذلك أن إجراء المعتل مجرى الصحيح ورد في الفعل المضارع واسم الفاعل وغير ذلك مما سبق ذكره، فمواضعه متنوعة ومتعددة.

لذا أقول: إن إجراء المعتل مجرى الصحيح لا يصح جعله قاعدة يعتمد عليها ويرجع إليها؛ لما يترتب عليه من مساواة المعتل الآخر بالصحيح في كل شيء، وهذا لا يصح؛ بل يكون ذلك لغة لبعض العرب، مما لا يبنى عليه قاعدة، ويكون ذلك من المسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

هوامش البحث

- (١) هي قراءة ابن كثير. انظر: السبعة في القراءات/ ٣٥١.
- (٢) قرأ بها حفص عن عاصم. انظر: حجة القراءات/ ٥٠٣.
- (٣) انظر: المحتسب: ٢/ ٤٤٢، البحر: ٥/ ٤٠٦. ويعلل الزمخشري جزم الراء بقوله "للجد في إظهار أثر الجازم". الكشف ٦/ ٤٣٣.
- (٤) من الوافر، وهو بلانسة في: الخصائص ٣٠٦/١، شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٩.
- (٥) انظر: التبيان للعكبري ٢/ ٤٦٠.
- (٦) السبعة في القراءات لابن مجاهد/ ٤٢١.
- (٧) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب من أسمع الناس تكبير الإمام، ١/ ٢٣٥.
- (٨) استشهد ابن مالك بهذه الرواية في: شواهد التوضيح/ ٢١.
- (٩) انظر: سنن أبي داود ١٨٣/١، كتاب الصلاة، باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون؟.
- (١٠) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الحيض، باب غسل دم الحيض، ١/ ١١٦.
- (١١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب ما جاء في الثوم النيئ والبصل والكراث، ١/ ٢٧٤.
- (١٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب من أسمع الناس تكبير الإمام، ١/ ٢٣٥.

- (١٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب ذكر النبي -صلى الله عليه وسلم- من يقتل بيدر، ٨١/٣.
- (١٤) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في: شرح أبيات سيويه ٣٢٢/١، الخزانة ٣٦٨/٨.
- (١٥) نسب الفراء الرجز لبعض بني حنيفة. انظر: معاني القرآن ١٦١/١.
- (١٦) البيت من البسيط، وهو لزبان بن العلاء في: معجم الأدباء ١١/١٥٨.
- (١٧) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث في: الأغاني ٢٥٨/١٦.
- (١٨) الرجز لرؤبة في: ملحقات ديوانه ١٧٩. المقاصد النحوية ٢٣٦/١.
- (١٩) البيت من البسيط، وهو لرويشد بن كثير الطائي في: شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٨٧/١.
- (٢٠) ص ٢٧٠. يقول المحقق: " (تصل) رسمت في الأصل (تصلي)، بإثبات الياء، وهو جائز على وجهه".
- (٢١) ص ٣١١. يقول المحقق: " في النسخ المطبوعة لم ترض (على الجادة، ولكنها واضحة في الأصل بإثبات حرف العلة؛ بل هي مكتوبة بالألف هكذا: لم ترضا".
- (٢٢) ص ٢٧٥. يقول المحقق: " كذا هو في الأصل (يحيل)، على صورة المرفوع بعد (لم)".
- (٢٣) الخصائص ٢٣٣/٢.
- (٢٤) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ١٤٠، شرح المفصل ١٠١/١٠.
- (٢٥) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في: ديوان الهذليين ١٤٦/٢، الخصائص ٢٥٨/١.
- (٢٦) الرجز للفرزدق في: التصريح ٢٢٢٨/٢، ولم أعر عليه في ديوانه المطبوع.
- (٢٧) شرح الألفية ٦٤٦.
- (٢٨) البيت من الوافر، وهو للمتخل الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٢٦٨/٣، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٠١/٢.
- (٢٩) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في: الكتاب ٣/ ٣١٣، المقتضب ١٤٣/١، الخزانة ٢٣٥/١. وليس في ديوانه المطبوع.
- (٣٠) البيت من المنسرح وهو لابن قيس الرقيات في: ديوانه ٣، الكتاب ٣/ ٣١٣.
- (٣١) البيت من الكامل، وهو بلانسة في: أخبار أبي القاسم الزجاجي / ٢٢٨، شرح المفصل ١٠١/١٠.

- (٣٢) البيت من الطويل، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه/٧٠.
- (٣٣) انظر: الكتاب ٣/٣١٢.
- (٣٤) انظر: صناعة الكتاب/١٤٥.
- (٣٥) النحو الوافي ١/١٨٧.
- (٣٦) انظر: الكتاب ٣/٦٠٠.
- (٣٧) انظر: التفسير الكبير ٢٥/٢٩.
- (٣٨) الحديث بهذه الرواية في المسند ١٨/٧٨. شرحه وضع فهارسه حمزة أحمد الزين دار الحديث. القاهرة ط ١٤١٦-١٩٩٥
- (٣٩) الخصائص ٣/٥٢.
- (٤٠) البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي في ديوانه/٣٧٥، مغني اللبيب ٤/٦٨. وعزاه سيويو إلى عمر بن أبي ربيعة في الكتاب ١/١٢.
- (٤١) سبق تخريجه. انظر ص ٧
- (٤٢) سبق تخريجه. انظر ص ٧
- (٤٣) سبق تخريجه. انظر ص ٧
- (٤٤) سبق تخريجه. انظر ص ٦
- (٤٥) سبق تخريجه. انظر ص ٦
- (٤٦) سبق تخريجه. انظر ص ٧
- (٤٧) سبق تخريجه. انظر ص ٤
- (٤٨) الكتاب ٣/٣١٢-٣١٦. وانظر: شرح التسهيل ١/٥٥-٥٦.
- (٤٩) سبق تخريجه. انظر ص ٧
- (٥٠) شرح الكتاب للسيرا في ٤/٧٨. وانظر: المقتضب ١/١٤٤-١٤٥،
- (٥١) الخصائص ٣/٦١.
- (٥٢) الصاحبي/٤٦٨-٤٦٩.
- (٥٣) سر صناعة الإعراب ٢/٦٣٠.
- (٥٤) أسرار العربية/١٠٨.
- (٥٥) الخزانة ٨/٣٦٥.
- (٥٦) المرجع السابق.

- (٥٧) ضرائر الشعر/٣٥-٣٦.
- (٥٨) يُنظر:التذييل/٢٠٣/١. وانظر إلى رأي سيبويه في الكتاب(٢٣/١) يقول: "واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجمع ، وذلك قولك : لم يرم ولم يغز ولم يخش ، وهو في الرفع ساكن الآخر تقول : هو يغزو ويرمي ويخشى".
- (٥٩) شرح الكتاب/٧٩/٤ شرح الكتاب للسيرا في ٧٧/٤.
- (٦٠) أمالي الشجري/١٢٨/١
- (٦١) إعراب الحديث /٢٦٠/
- (٦٢) شرح المفصل/١٠/١٠٥.
- (٦٣) الأصول/٣/٤٤٣.
- (٦٤) إيضاح الشعر/٢٣٤/
- (٦٥) إعراب القرآن/٣/٥١.
- (٦٦) شرح شافية ابن الحاجب/٢/٧٤٢.
- (٦٧) انظر:مشكل إعراب القرآن /١/٣٩١.
- (٦٨) انظر:التصريح /١/٨٩.
- (٦٩) انظر:إعراب القرآن /١/٢٦٤.
- (٧٠) الحجة للقراء السبعة /٥/٢٤٠.
- (٧١) البيان في غريب إعراب القرآن /١/٢٦٤.
- (٧٢) نقله عنه أبو حيان في:التذييل/١/٢٠٩.
- (٧٣) أمالي الشجري/١/١٢٩.
- (٧٤) انظر:الكتاب/٣/٣١٢.
- (٧٥) شرحه على الألفية/٤/٦٩٣.
- (٧٦) المحتسب/٢/٤٤٢.
- (٧٧) الخصائص/٢/٣٣٩.
- (٧٨) التذييل/١/٢١٠.
- (٧٩) معاني القرآن/١/١٦١-١٦٢.
- (٨٠) الجمل/٤٠٦-٤٠٧.

- (٨١) الإيضاح في علل النحو/١٠٤.
- (٨٢) حجة القراءات/٣٦٤.
- (٨٣) مدرسة الكوفة/٥٥.
- (٨٤) الإيضاح في علل النحو/١٠٥.
- (٨٥) شرح شافية ابن الحاجب ٣/١٨٣.
- (٨٦) النكت في شرح كتاب سيويه/١٥.
- (٨٧) الحل في إصلاح الخلل/٣٩٢.
- (٨٨) الخزانة/٨/٣٦٤.
- (٨٩) انظر ص ١٥
- (٩٠) شرح الجمل ٢/١٨٧.
- (٩١) انظر شواهد التوضيح/٢٠.
- (٩٢) انظر شواهد التوضيح/٢٠-٢١.
- (٩٣) شرح التسهيل/١/٥٨.
- (٩٤) انظر المغني/٦/٧٢٢.
- (٩٥) انظر المحتسب ٢٩٩.
- (٩٦) زياد الأعجم من بني عبد القيس. انظر: الشعر والشعراء/٢٨٣.
- (٩٧) شعره/٥٢.
- (٩٨) القاضي هو كعب الأسدي، والبيت في: أخبار الأذكياء/٢٧١. (تحقيق/ بسام عبد الوهاب الجابري، الجفان والجابري للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٤-٢٠٠٣
- (٩٩) من البسيط، وهو للأعشى ميمون بن قيس، والبيت بهذه الرواية في: الخزانة ٨/٥٥٣، وهي مختلفة عما في (الديوان/١٣٥)، فقد روي صدر البيت فيه بلفظ: قالوا الركوب، فقلنا تلك عادتنا

قائمة المصادر والمراجع

إن خير ما نبتيء به القرآن الكريم

١. أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.
٢. أخبار الأذكياء، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابري، الجفان والجابري للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣. أسرار العربية، تأليف أبي البركات الأنباري، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٤. الاصول في النحو، تأليف أبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٥. اعراب الحديث النبوي، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٦. اعراب القرآن، تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
٧. الأغاني، تأليف أبي فرج علي بن الحسين الأصفهاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت-لبنان، ط٦، ١٩٨٣م.
٨. أمالي ابن الشجري، تأليف هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٩. ايضاح الشعر، تأليف أبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٠. الايضاح في علل النحو، تأليف أبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفنائس، ط١، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
١١. البحر المحيط في التفسير، تأليف أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ١٤٣١-٢٠١٠م.
١٢. البيان في غريب أعراب القرآن، تأليف أبي البركات ابن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
١٣. التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، وضع حواشيه/محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
١٤. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف أبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداي، دار القلم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
١٥. التصريح على التوضيح، تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرري، دار إحياء الكتب العربية.

١٦. التفسير الكبير، تأليف أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٧. الجمل في النحو، تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد-الأردن، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٩٨م.
١٨. حجة القراءات، تأليف أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد، ابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط٥، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
١٩. الحجة للقراء السبعة، تأليف أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٢٠. الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تأليف أبي محمد عبد الله بن محمد السيد البطلوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
٢١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، وإشراف د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٢٢. الخصائص، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.
٢٣. ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٢٤. ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه بشير يموت، بيروت، ط١، ١٩٣٤م.
٢٦. ديوان جرير بن عطية، تحقيق/نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط٣. ودار صادر، بيروت.
٢٧. ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق/وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٠م.
٢٨. ديوان المزار بن سعيد الفقعسي، ضمن كتاب (شعراء أميون) تحقيق نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٥م.
٢٩. ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٦٧م.

٣٠. السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تأليف أبي بكر أحمد بن موسى، ابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م.
٣١. -سر صناعة الاعراب، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٣٢. سنن أبي داود، تأليف الإمام سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق/ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٩هـ.
٣٣. شرح أبيات سيويه، تأليف أبي محمد يوسف بن المرزبان السيراقي، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٣٤. شرح اشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري، حققه عبد الستار أحمد فراج وراجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
٣٥. شرح ألفية ابن مالك، تأليف أبي عبد الله محمد بن محمد بن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت-لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٣٦. شرح التسهيل، تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبائي الأندلسي، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٣٧. شرح جمل الزجاجي، تأليف ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح.
٣٨. شرح ديوان الحماسة، تأليف أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، علق عليه وكتب حواشيه/ غريد الشيخ، ووضع فهارسه العامة/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٣م.
٣٩. شرح ديوان الحماسة، تأليف أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي، عالم الكتب، بيروت-لبنان.

٤٠. شرح شافية ابن الحاجب، تأليف محمد بن الحسن الاستراباذي، رضي الدين، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الرقراق ومحمد محي الدين عبد الحمي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٤١. شرح الكتاب، تأليف أبي محمد يوسف بن المرزبان السيراقي، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
٤٢. شرح المفصل، تأليف موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت-لبنان.
٤٣. الشعر والشعراء، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق أحمد بن محمد شاكر، دار المعارف، ١٩٨٢م.
٤٤. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله الطائفي النحوي، تحقيق وتعليق/محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
٤٥. الصحابي، تأليف أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية.
٤٦. صحيح البخاري، تأليف أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق/ محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وقصي محب الدين الخطيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٠٠هـ.
٤٧. صناعة الكتاب، تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د. بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٤٨. ضرائر الشعر، تأليف أبي الحسن علي بن مؤمن الإشيلي، المعروف بـ(ابن عصفور)، تحقيق خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٤٩. الكتاب، تأليف أبي بر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٥٠. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العيكان، الرياض، ط ١ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٥١. المحتسب في تبين وجوه شواذ القرآن والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد بن عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٥٢. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، تأليف د. مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٢، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
٥٣. المسند لابن حنبل، شرحه ووضع فهارسه حمزة احمد الزين، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤١٦-١٩٩٥م
٥٤. مشكل اعراب القرآن، تأليف أبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٥-١٩٨٤م.
٥٥. معاني القرآن، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٥٦. معجم الأدباء، تأليف ياقوت بن عبد الله الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان. ١٩٧٩م.
٥٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية.
٥٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الجزء الرابع، تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
٥٩. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تأليف محمود بن أحمد العيني، دار صادر. (مطبوع مع خزانة الأدب) للبيгдаدي.
٦٠. المقتضب، تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.

٦١. النحو الوافي، تأليف عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٥.
٦٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.